

# قطوع الموز مرّ... قطوع الحمضيات آت

منذ أن قرر وزير الزراعة أكرم شهب إقفال الحدود أمام البضائع السورية في حزيران الفائت، ما استدعى رداً بالمثل من جانب الحكومة السورية. لم تسفر مراجعات وزير الصناعة حسين الحاج حسن مع الجانب السوري عن السماح للتجار السوريين باستيراد الموز، إذ اقتصر التجار السوريون على قرار صدر قبل أسبوعين يضع الموز اللبناني في مقابل الحمضيات السورية. وقضى بالسماح باستيراد طن من الموز اللبناني إلى سوريا في مقابل تصدير خمسة أطنان من الحمضيات السورية إلى لبنان. إلا أن الهيئات الزراعية المعنية في لبنان رفضت القرار ووجدت فيه كيدية لأن السوق اللبنانية متخمة بحمضياتها المكسدة من دون تصريف ولا تنقصها كميات إضافية.

نائب رئيس تجمع مزارعي الجنوب رضا فاضل ذكر أن اتفاقية التبادل التجاري بين سوريا ولبنان التي كانت معتمدة حتى بداية الأزمة السورية قضت بإلغاء الرسوم والقيود على إدخال بضائع البلدين. ومنذ عام 2011، ظل الموز اللبناني يدخل إلى السوق السورية من دون رسوم جمركية. إلا أن قرار شهب أوقف التبادل الشرعي وفتح الباب على مصراعيه للمهربين، حتى أصبح حجم المنتجات المهربة يفوق بأضعاف حجم البضائع المتبادلة شرعياً.

وفق إحصائيات التجمع، فإن ثقل إنتاج الموز يتركز بين الغازية والناقورة، في حين ينتج حوالي 5 في المئة منه في سهل الدامور. الإنتاج الإجمالي للسوق اللبنانية يفوق 150 ألف طن سنوياً بقيمة إجمالية تتراوح بين 90 مليوناً ومئة مليون دولار. كلفة زراعة كيلو واحد من الموز تبلغ 600 ليرة لبنانية، فيما يباع حالياً بـ 300 ليرة بسبب كساده في السوق. الأسوأ أن الموز لا يمكن حفظه في البرادات ولا يتحمل أوقات تخزين طويلة. فتح السوق السورية بوجهه لاستيعاب 70 في المئة من الإنتاج، سيفتح السوق الأردنية التي تستورد

تنفس مزارعو الموز الصعداء بعدما نقل الرئيس نبيه بري إليهم نياً موافقة الحكومة السورية على استئناف استيراد إنتاجهم. قطوع الموز مرّ، لكن أزمة تصريف موسم الحمضيات آتية. أزمة أشدّ لأن سوريا مكتفية بحمضياتها. والدولة اللبنانية لا تحبّ الزراعة والمزارعين

## آمال خلب

أعلن رئيس تجمع مزارعي الجنوب عبد المحسن الحسيني، في بيان، أمس، تلقيه اتصالاً من الرئيس نبيه بري بعد استقباله السفير السوري علي عبد الكريم علي، يعلمه أن الجانب السوري على استعداد لاستئناف استيراد الموز اللبناني، وسوف يبدأ بإصدار الإجازات الخاصة للمستوردين من قبل وزارة الاقتصاد السورية. انطلاقاً من ذلك، قرر التجمع وجمعية المزارعين في لبنان إلغاء الاعتصام الذي كان مقرراً أمس على أوتوستراد الغازية والدامور.

منذ بدء نزوحه في شهر أيلول الفائت، كاد موسم الموز أن يكسد في معقله من سهل الدامور إلى سهل الناقورة. ويرغم استباق المزارعين الموسم بإطلاق الصرخات التحذيرية، ولا سيما بعد حملات دعم تصريف التفاح مؤقتاً، إلا أن وزارة الزراعة لم تستجب لمطلب مزارعي الموز إقرار خطة لدعمهم. فالموز الذي يعتمد تصريفه بشكل رئيسي على السوق السورية، ازدهرت زراعته في السنوات الأخيرة بفضلها (تستوعب السوق السورية 70 في المئة من الإنتاج)، إلا أن استيراد سوريا للموز اللبناني توقف

على يد داعش. فكيف الحال الآن؟ من سيئ إلى أسوأ يؤكد الحويك، ولا سيما بسبب المنافسة الشديدة مع حمضيات مصر وسوريا ودول حوض المتوسط. الصادرات تراجعت بنسبة 60 في المئة، في حين أحجم معظم التجار عن اعتماد التصدير البحري بسبب ارتفاع الكلفة. كساد الإنتاج يقابله ارتفاع كلفة زراعته. إنتاج الحمضيات الذي يبلغ ضعف إنتاج الموز (تقدر قيمته بأكثر من 150 مليون دولار). صندوق الحمضيات الواحد، تبلغ كلفة زراعته 8 آلاف ليرة. لكنه يباع في السوق حالياً بخمسة آلاف. ولفت الحويك إلى أن سبب الأزمات الزراعية المتلاحقة "سوء الإدارة الرسمية والكيدية السياسية"، مشيراً إلى رفض شهب إقرار روزنامة زراعية مع السوريين الذين وافقوا على التفاوض بشأنها خلال العام الجاري.

من الحمضيات. إذ يستخدم التجار السوريون مرفأ طرابلس كمحطة ترانزيت إلى الدول المستوردة؛ من مستقبل الحمضيات اللبنانية؟ يشير الحويك إلى أن قبلتها كانت دوماً دول الخليج التي تنقل إليها بشاحنات الترانزيت عبر سوريا والأردن أو سوريا والعراق. بعد الأزمة السورية، ارتفعت كلفة الشحن. في حين كان يكلف المستوعب الواحد إلى قطر 3500 دولار، بات يكلف أكثر من 8 آلاف دولار. وفيما كانت تكلف الشاحنة ألفي دولار لتجتاز الأراضي السورية، باتت تحتاج إلى أكثر من خمسة آلاف دولار بسبب المخاطر التي يلقيها السائقون وقطاع الطرق الذين يفرضون حوات عليهم. تلك الحال السيئة استمرت حتى إقفال خط الترانزيت بين سوريا والأردن في أيار 2015 عندما احتجز عدد من السائقين اللبنانيين

ما بين 10 آلاف و15 ألف طن سنوياً. قطوع الموز مر باستجابة الجانب السوري. فماذا عن الحمضيات؟ يؤكد رئيس جمعية المزارعين أنطوان الحويك أن أزمة تصريف موسم الحمضيات الذي سينضج قريباً أصعب بكثير. فالسوق السورية لم تطلب الحمضيات

**صندوق الحمضيات يكلف 8 آلاف ليرة وبياع بخمسة آلاف**

اللبنانية في وقت يفيض فيه إنتاجها سنوياً بنحو 400 ألف طن. لكنها كانت أحياناً تستورد كميات محدودة من الحامض. اللافت أن الأزمة السورية لم تؤثر على حركة تصدير الإنتاج المحلي

يرفض شهب إقرار روزنامة زراعية مع السوريين (ارشيف)



## قطاع خاص

### منتجات «امبريال توباكو»: صنع في لبنان

محمد وهبة

«بريلينت»، «رويال»... كل هذه الأصناف ستصنّع في لبنان، باستثناء دافيدوف، إذ إنها متروكة للمرحلة الثانية من الاتفاق بين الطرفين، وذلك بعد أن تتأكد شركة «امبريال توباكو» من قدرة إدارة الحصر على التصنيع بمواصفات على قياس «أيقونتها» دافيدوف.

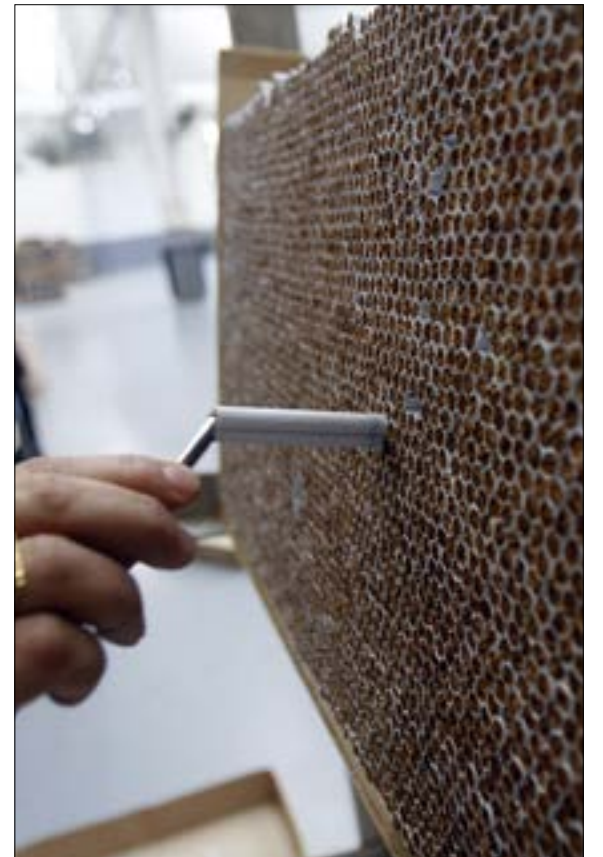
حالياً، تستحوذ أصناف شركة «امبريال توباكو» على حصة سوقية تبلغ 15% من مبيعات الدخان في لبنان، أي ما يوازي 10 آلاف صندوق سنوياً. المقصود بهذه الحصة، المبيعات الشرعية التي تستوردها إدارة الحصر في لبنان وتوزعها، ولا يدخل ضمنها منتجات التهريب.

إنذاً، الاتفاق يتيح لمصانع الـ«ريجي» إنتاج كمية موازية للكمية المستوردة. الشركة العالمية ستؤمن المواد الأولية والخلطة، فيما ستحصل إدارة الحصر على ربح إضافي من كلفة التصنيع يعادل 20% من الأرباح الإضافية التي كانت تحققها من خلال الاستيراد والمبيعات.

اللافت في هذه الشراكة أنها تعكس قدرة واسعة لدى إدارة الحصر على تأدية دور أكبر بكثير من الدور الحالي الذي يقتصر على استيراد منتجات الدخان المصنعة عالمياً في تركيا وسويسرا ودول أخرى وتوزيعها. إدارة الحصر صارت قادرة على توسيع الصناعة «لتصبح واحدة من المصنعين الإقليميين للدخان في العالم» يقول أحد مديري الإدارة. التصنيع لحساب الشركات العالمية أمر مهم، فهو يوظف المزيد من اليد العاملة، ويحقق أرباحاً إضافية، فضلاً عن أنه محصور اليوم بالمبيعات في السوق المحلية، لكن يمكن أن يتطوّر إلى تصدير المنتجات إلى دول المنطقة.

توقّع اليوم، إدارة حصر التبغ والتبناك في لبنان «ريجي» عقد شراكة مع شركة «امبريال توباكو». يسمح هذا العقد لإدارة الحصر، بتصنيع كل منتجات «امبريال توباكو» باستثناء «دافيدوف»، وذلك بشرط أن يتم الأمر تحت إشراف خبراءها الدوليين. هذه الخطوة تأتي بعد تحديث معاملة إدارة الحصر بكلفة تجاوزت 25 مليون دولار، قد تكون بداية مشوار تحوّل الـ«ريجي» إلى مركز تصنيعي إقليمي للدخان.

خلال السنوات الماضية، قرّرت إدارة حصر التبغ والتبناك في لبنان التوسّع في صناعة الدخان انطلاقاً من كونها تحتكر استيراد الدخان وبيعه في لبنان. الخطة قضت بإنتاج أصناف دخان محلية، على أن تكون الخطوة الثانية تصنيع أصناف الشركات العالمية في مصانع الريجي. الأمر لم يكن يتطلب الكثير. فقد أنفقت إدارة الحصر أكثر من 25 مليون دولار على تطوير مصانعها وتحديث بنيتها التحتية لتصبح مهيأة لمزيد من التوسّع. وبحسب المعطيات المتداولة، فقد انطلقت المفاوضات مع أكثر من شركة عالمية لتصنيع الدخان. أول اتفاق أنجزته إدارة الحصر كان مع شركة «امبريال توباكو». منتجات هذه الشركة هي «جيتان»، «غولواز»، «ويست»، «دافيدوف»،



(هيلم الموسوي)